المملكة في ذكرى تأسيسها... ريادة إقليمية وعالمية



ضياء الدين بامخرمة*

تتزامن الذكرى الـ88 لتأسيس المملكة العربية السعودية، مع حراك دبلوماسي وسياسي شهدته مدينة جدة خلال الأيام الماضية، تمثّل في مصالَحات إقليمية مهمة لدول القرن الأفريقي، حيث عايشنا الأحد الماضي (16 سبتمبر/ أيلول 2018)، توقيع اتفاقية السلام بين إثيوبيا وإريتريا برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي العهد الأمير محمد بن سلمان. وتلك خطوة تاريخية استبشر بها الجميع على أمل أن يصبّ حل أطول نزاع في القرن الأفريقي إيجاباً في الجانب الإنمائي، ويعزّز الأمن والاستقرار والاقتصاد في منطقة الدول المحيطة بالبحر الأحمر. وقد اضطلعت المملكة بفضل دبلوماسيتها الحكيمة بدور بارز في تحقيق المصالحة بين الجارتين بعد طول قطيعة بدأت بحروب ومناوشات حدودية عام 1998م.

وفي اليوم التالي لتوقيع اتفاقية السلام الإثيوبية - الإريترية، وفي مدينة جدة نفسها، وبرعاية مباشرة من خادم الحرمين الشريفين، وولي العهد، شاهدنا مصافحةً ومصالحةً تاريخية بين رئيس جمهورية جيبوتي إسماعيل عمر جيله، ونظيره الإريتري أسياس أفورقي، إيذاناً بطي صفحة القطيعة بين الجارتين واستعادة الثقة بينهما، في الطريق إلى وضع حل واحد نهائي لأسباب الخلاف بالوصول إلى ترسيم الحدود المرضي لكلا الطرفين، ليكون حلاً أبدياً لكل الأجيال القادمة.

وفي اليوم الرابع، أي الأربعاء 19 سبتمبر، قدم إلى المملكة رئيس وزراء باكستان عمران خان في أول زيارة خارجية له بعد وصوله إلى منصبه الحالي في يوليو (تموز) الماضي، مؤكداً في تصريحات إعلامية أن أي مسؤول يتولى مقاليد الحكم في باكستان عليه أن يزور المملكة أولَ وجهة خارجية، في دلالة واضحة على الريادة الاستثنائية لبلاد الحرمين الشريفين على المستويين الإقليمي والعالمي.

وعودة إلى مصالحات جدة، فإنني أود أن أشير هنا إلى أنها أتت تتويجاً للحراك الدبلوماسي السعودي النشط في منطقة القرن الأفريقي المتمثل في الزيارات المكوكية لوزير خارجية المملكة عادل الجبير، في التاسع من أغسطس (آب) الماضي، إلى كل من أسمرا وأديس أبابا، ولقائه مع قادة البلدين، وكذلك زيارة وزير الدولة للشؤون الأفريقية أحمد قطان إلى جيبوتي في 30 يوليو الماضي، حيث سلّم للرئيس إسماعيل عمر جيله رسالة خطية من أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز.

وبهذا التتويج رسم قادة المملكة الفرحة على وجوه مواطني دول القرن الأفريقي الذين رَحَّبوا باستعادة العلاقات وفتح الحدود بمشاعر مفعمة بالأفراح، علماً بأن شعوب منطقة القرن الأفريقي يرتبط بعضها ببعض بروابط إنسانية وصلات قرابة.

ومن خلال سرد الأحداث السابقة، يتضح جلياً ما تتمتع به هذه الدولة العظيمة من مكانة عالمية مرموقة مردها الثقل الديني والسياسي والجغرافي والاقتصادي. وإن غاب حضورها في القرن الأفريقي في فترة سابقة، فها هو اليوم عاد في هذه المرحلة الجديدة من التاريخ أكثر قوة وازدهاراً وتأثيراً.

لم يكن أحد يتخيل انتهاء مشكلات دول القرن الأفريقي في وقت وجيز كهذا؛ فالصراع الإثيوبي - الإريتري على مثلث بادمي الحدودي استمرّ 20 عاماً، وخلّف أعداداً كبيرة من القتلى والجرحى، كما استمرّ الخلاف الجيبوتي - الإريتري نحو عشر سنوات شهدت بعض المناوشات الحدودية التي راح ضحيتها أيضاً أعداد من القتلى والجرحى من الجانبين، ولكن عوامل عدة ساعدت على حلحلتها والتوصل إلى تجاوزها، وفي مقدمتها الدبلوماسية السعودية الرصينة والسياسة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، التي يشرف عليها بهمة عالية ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وكذلك المكانة الاستثنائية التي تتمتع بها المملكة وما تلقاه من تقدير واحترام من قبل دول منطقة القرن الأفريقي، إضافة إلى سجلها المشرّف في رعاية السلام وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء في أكثر من بلد عربي وغير عربي.

ونظراً للدور الكبير للأمير محمد بن سلمان في تحقيق هذه الإنجازات الرائعة، فقد أثبتت مصالحات جدة للعالم بأسره ما يتميز به ذلك الأمير من صفات قيادية نادرة وذكاء وحصافة وبُعد نظر سياسي ودبلوماسي، فقد تابع بنفسه بشكل دؤوب المحادثات التي سبقت اتفاقية السلام الإثيوبية - الإريترية والمصالحة الجيبوتية - الإريترية في جدة، ونجح بفضل حنكته وبراعته السياسية في تقريب وجهات النظر بين قادة هذه البلدان من خلال تواصله المباشر معهم.

ليس ذلك بمستغرب على الأمير محمد بن سلمان؛ فهو رجل الإنجازات والدقة في التنفيذ، وهو مهندس «رؤية 2030» الهادفة لتنويع الاقتصاد السعودي وإحداث نقلة نوعية تحقق الريادة العالمية للمملكة في مختلف المجالات.

والمتأمل في سيرة ولي العهد يدرك بوضوح أنه اجتمعت فيه الصفات القيادية لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، والمؤسس الملك عبد العزيز، الذي وحَّد هذه البلاد المباركة مترامية الأطراف، وأرسى فيها دعائم الوحدة والتطور والنماء والازدهار حتى وصلت المملكة العربية السعودية الشقيقة إلى ما وصلت إليه من مكانة دولية مرموقة.

وإلى جانب أدوارها المشرّفة في رعاية السلام، فقد عُرفت المملكة العربية السعودية بأياديها البيضاء لدعم التنمية في الدول النامية، وذلك من خلال مؤسساتها المانحة، وعلى رأسها الصندوق السعودي للتنمية الذي يسهم في تمويل المشاريع الإنمائية وتطوير البنى التحتية في كثير من البلدان الشقيقة والصديقة.

وعن العلاقات بين جمهورية جيبوتي والمملكة العربية السعودية، فإن جذورها تعود إلى ما قبل نيل جيبوتي استقلالها عام 1977م، حيث كانت المملكة هي الداعم الأساسي لها قبل الاستقلال، لتتعزز هذه العلاقات الاستراتيجية بعد الاستقلال، وتزداد قوة ومتانة يوماً تلو آخر، بفضل التناغم في الرؤى السياسية والاستراتيجية بين قيادتي البلدين الشقيقين، الرئيس إسماعيل عمر جيله، وأخيه الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمير محمد بن سلمان، وهو ما كان له عظيم الأثر في نجاح المصالحة بين جمهورية جيبوتي ودولة إريتريا. ونحن متفائلون وعلى ثقة تامة بأن المملكة ستتمم هذه المصالحة بطي صفحتها النهائية.

حمى الله المملكة العربية السعودية الشقيقة وأدام عليها الأمن والاستقرار والتقدم والازدهار وحفظ قادتها وولاة أمرها... وكل عام وأنتم بخير.

* سفير جيبوتي وعميد السلك الدبلوماسي لدى السعودية

السعودية في يومها الوطني: تاريخٌ كُتب... ولم يُكتب



عبد الرحمن الشبيلي*

يُمكن فعليّاً اعتبار حقبة تأسيس الدولة السعودية المعاصرة وتوحيدها 54 عاماً، تُمثّل مدّة حكم مؤسّسها (الملك عبد العزيز) المتوفّى عن 80 عاماً، وأنها تكوّنت من مرحلتين متقاربتين زمنيّاً؛ بدأت الأولى بدخوله الرياض عام 1902 وغلب عليها الكرّ والفرّ حتى توحّدت المكوّنات الرئيسيّة للدولة؛ (وسط نجد 1904 – 1906، والأحساء والقطيف 1913، وحائل 1921، والجنوب 1923، والحجاز 1924 - 1925) حيث دانت تلك الأقاليم وغيرها بالولاء أو بالسياسة والحصار، أو بعمل عسكري، من أبرزه: روضة مهنّا 1906، وجراب 1915، وتربة 1919، والسبلة 1929.

ثم بدأت المرحلة الثانية بتوحيد الكيان عام 1932 حتى وفاته 1953 واتّسمت ببسط الأمن وتثبيت قواعد الحكم، وتشكيل السلطات الدستوريّة الثلاث، وتأسيس العلاقات الخارجيّة، والبحث عن الموارد، وإرساء البنى التحتيّة لتنمية البلاد من الصفر.

والسؤال الذي يطرحه العنوان هو؛ هل كُتب تاريخ هذا الكيان الكبير خلال تلك الحقبة بشكل وافٍ؟ ومَن كَتَبه؟ وما مدى موضوعيّته وشموليّته؟

بدايةً، يعتقد بعض الباحثين أن تاريخ الدولة ومن ضمنه سيرة الملك المؤسّس، بأهمّيته السياسيّة والذاتيّة، ومقدار الإنجاز، وطول فترة الحكم، واصطفاف المعاونين والمستشارين، قد نافس تواريخ معظم الزعماء المعاصرين في الذكر والاهتمام، وأن المؤرّخين السعوديين، ورغم كثرة عددهم ومبادراتهم وغزارة مؤلّفاتهم، قد دوّنوا الأحداث وفق مدرسة سرديّة تقليدية، ولم يُولوا التاريخ في كتاباتهم قراءة بحثيّة معمّقة، وتحليلاً عصريّاً، ربما بسبب قلّة المعلومات التوثيقيّة، أو من حَرَج الوقوع في حساسيات سياسيّة ودينيّة واجتماعيّة، فخالج هؤلاء المتردّدين وقدامى المسؤولين، شعور بأنهم لن يقدروا على تدوين الأحداث بالشفافيّة التي تتطلّبها موضوعيّة الرواية ويرتضونها لأنفسهم.

وبسبب من ذلك التهيّب ضاعت ثروة، لم يستطع فيها مثقّفون ومؤرّخون ورجالٌ في مواقع المسؤوليّة ممن عاصروا حقبة التأسيس والتوحيد، أن يدوّنوا معلوماتهم ويسجّلوا مذكّراتهم، ومن هؤلاء -وقد أصبح أكثرهم في ذمة التاريخ- أركان الدولة والدواوين العليا والقادة العسكريّون والمبعوثون الدبلوماسيون ورموز المجتمع والقبائل، ومنهم أيضاً أعضاء في الأسرة المالكة، باستثناء الأمراء: سعود بن هذلول، ومساعد بن عبد الرحمن، وطلال بن عبد العزيز، والملك سلمان بن عبد العزيز.

ثمّ ظلّ أكثر المثقّفين المتأخّرين يتحرّجون من تدارك ما فات ومن تدوين ما هو معاصر، لكنّ قلّةً منهم تغلّبت على هذه الناحية بقدرٍ من الجرأة وبمقدار من حذق التعبير، واجتهدت في الحصول على معلومات تكفي لغرض التأليف، حرصاً على كتابة التاريخ السياسي بالطريقة التي يُقرأ بها، وتجاوزاً لمقولة «ما كلُّ ما يُعلم يُقال» وتلافياً لتدوينه بطريقة تُغاير الواقع.

ولعل المؤرّخين الراحلين؛ المترجم محمد المانع (ت 1987)، ومحمد حسين زيدان (ت 1992)، وحمد الجاسر (ت 2000)، وعبد العزيز التويجري (ت 2007)، ود. عبد الله العثيمين (ت 2016)، ممن يُحتَسب لهم إقدامهم قدر الاستطاعة على تغطية لمحات من التاريخ السياسي للدولة وسجلّ سيرة مؤسّسها بتجرّد معقول، وعُدّت كتاباتهم مراجع موضوعيّة منافسة لكتابات الآخرين، وإن لم تبلغ الإحاطة المُثلى، وكان العثيمين أشملهم بحكم تخصّصه العلمي.

ولا تفوت في هذا الصدد الإشارة إلى جهد د. عبد الله العسكر (ت 2017) في ترجمة كتاب يورك ديترمان «كتابة التاريخ في السعودية؛ العولمة والدولة في الشرق الأوسط، جداول، بيروت 2015»، وهو كتاب حديث فريد في بابه، يُشخّص تطوّر كتابة التاريخ في السعودية وتنوّع موضوعاتها وتعدّد رواياتها، ويتتبّع جهود المؤرّخين السعوديين منذ القرن الثامن عشر، بفحص إنتاجهم القديم والمتأخّر وتحليله وتقسيم مدارسه؛ المنهج السّلالي ثمّ الإقليمي والطائفي والعشائري.

أعطى عدم تكريس المؤرّخين المحلّيين جهودهم لكتابة التاريخ الوطني بأسلوب تحليليّ، الفرصة لآخرين غيرهم أن يقتنصوها، وينهضوا بمهمة ملء فراغها، فكما قيل «عندما لا يتحدّث المجتمع عن تاريخه بطريقة أمثل يُفسح المجال للآخرين للتحدث عنه بالطريقة التي يشاءون» فكان أن احتفى القرّاء بما أصدره شكيب أرسلان وكشك ودوغوري وميكوش وديكسون وميشان وهولدن وليسي وڤاسيلييف من كتابات تاريخيّة موسّعة، وإن كانت مؤلّفات بعضهم -على جودتها- لا تخلو من أهواء ذهنيّة مسبقة جاءت من خلفيّاتهم الثقافيّة ومن بُعدهم عن البلاد، لكن أسلوبهم التحليلي في كتابة التاريخ اعتمد استنباط النتائج من الأسباب، ودراسة الإنسان من خلال الزمان والمكان.

من جانب آخر، امتدح العلّامة حمد الجاسر البيبليوغرافيا التي أصدرها هاينز فيليب (في 450 ص) عن المؤلّفات التاريخيّة الصادرة عن السعودية 1984، وأنصف كتابات عبد الله فيلبي وأمين الريحاني وحافظ وهبة وخير الدين الزركلي وفؤاد حمزة، ممن طالت إقامتهم بالبلاد وقويت صلتهم بمجتمعها وبمسؤوليها، وعَدّ فيلبي أغزر مَن كتب عنها وأكثرهم تنوّعاً وعُمقاً في البحث، ورأى أن أوثق من تصدّى لتاريخ السعودية منهم هما فيلبي والريحاني، فلقد رافقا أركان الدولة وجالساهم ونقلا عنهم، وأن من المؤلّفات ما هو أصيل مثل كتب وهبة الذي أقام طويلاً في السعودية وعمل فيها، أو أصيل مجموع كمؤلّف الزركلي، الذي وإن لم يعايش السعوديين مُدّة كافية في أثناء إقامته وعمله، لكنه جمع ونقل في كتابه «شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز 1985» كثيراً من جوانب التاريخ.

وانتقد الجاسر بعض كتابات ديكسون وميكوش وميشان وآرمسترونغ وأمثالهم، الذين زاد المترجمون العرب من تحريف ما كتبوه في أسماء الأعلام والقبائل والأمكنة، وعاب ميل بعض المؤرّخين العرب نحو الإطراء والمبالغة في المديح ضمن كتاباتهم التاريخيّة، وقال إن بعض من تناول التاريخ الوطني من الدارسين المحلّيين في أطروحات الدراسات العليا، طرقوا فيها موضوعات محدّدة من أحداث التأسيس والتوحيد، وغلب عليهم الاعتماد على نقولات من كتابات سابقيهم دون ابتكار.

ومن المفهوم أن تدويناً تحليليّاً بهذا الحجم الموسوعي النوعي الذي يعنيه العنوان، لا يقوم به في الغالب فرد واحد، بل يتطلّب جهداً مشتركاً من متخصّصين يتوافقون على المنهج ويتقاسمون بنوده، وفي الذهن في هذا السياق مشروع المعجم الجغرافي الذي قام عليه كبار الجغرافيين في السبعينات والثمانينات، وصدر في مجلّدات بإشراف الجاسر ومشاركته، وكان ينوي تبنّي معجم تاريخي مماثل وفق المنهج التحليلي الشامل نفسه، لكن تقدّمه في العمر حال دون ذلك.

أما المؤرّخون العرب الذين كتبوا عن تلك الحقبة، وربما باستثناء من ذُكروا، فإن المرء لا يطمئنّ كثيراً لكتبهم، بسبب ما غشي أقلام بعضهم من التزلّف والمبالغة، ومن تكرارٍ لا يحمل جديداً، ولذلك فإن إنتاجهم هذا تبخّر بوفاتهم، أو بانتهاء العهود السياسيّة التي كُتبت فيها.

وفي مجال تدوين سيَر الروّاد المؤسّسين، فهو على الرغم مما سُجّل من تراجم بجهود فرديّة ورسميّة، فإن هناك قصوراً فيه بالمنهج والشمول، بقيت معه أسماء مئات منهم مجهولة على مستوى الكيان، وعلى نطاق الأقاليم، حتى صار العهد الذهني بالرموز يتقادم بمرور الأعوام، وبدأ وهج بعض الخالدين يتضاءل بالتدريج، وأصبحت الذكريات عنهم تنحسر شيئاً فشيئاً، وما لم تُواصل مراكز التوثيق نشاط التدوين، فإن المعلومات قد تختفي عن الأجيال، ولن يكون بمقدور النشء استيعاب إسهامات الروّاد المؤسّسين.

والشعر فصيحُه وعاميّه كنز من التاريخ، يجري حاليّاً تنقيحه من قِبَل لجنة علميّة، لحفظ شعر العثيمين (الشاعر) والفرج والغزّاوي والبليهد والزركلي وشوقي الأيّوبي والعوني وغيرهم، والمأمول أن تنجح اللجنة في تصفية المبالغات التي تشوّه حقائقه، فالشعر كثيراً ما يقوم على الإطراء، لكنه يظلّ عند العرب مصدراً مهمّاً للتاريخ ضمن مصادر التدوين الأخرى.

وبعد؛

يدعو موضوع هذا المقال، لقيام مركز متخصّص للبحوث والدراسات مستقل أو ضمن إطار المركز التاريخي (دارة الملك عبد العزيز) لتأليف موسوعة تستقرئُ جميع جوانب الموضوع من منظور متكامل، وتستعين برأي الموثّقين والمؤرّخين الثقات، وبتجارب الآخرين في هذا الشأن، وترصد ما غطّته الرسائل والندوات العلميّة الجامعيّة، لاستكشاف الزوايا المُغفلة من تاريخ نشأة الدولة، وتحديد أسلوب معالجتها، كي يُكتب التاريخ الشامل المأمول وتُعاد صياغة فصول منه أهملها المؤرّخون أو شوّهوها.

فمن يقرأ في قصة تأسيس الدولة، وفي تصدّع الكيانات الهشّة المحيطة، وفي خروج القوى المتنافسة من الجزيرة العربيّة، وفي لمّ شتات صحاري بحجم قارة، يجد أن توحيدها -مع ضعف الإمكانات حينها- أشبه بالأسطورة، بالإضافة إلى أن القائد الذي وحّد هذه الجزيرة، أسَر شعبه بالمحبّة، وساد وطنه بالحنكة والمعروف، ووطّد علاقاته بالدهاء السياسي، ولم يكن مبعث نبوغه معاهد أو شهادات، لكنه قرأ التاريخ من صغره، وأدرك التوازنات من بصيرته... وإن مناسبة اليوم الوطني لأي دولة، فرصة للتفكّر بالتاريخ، وتذكير الأجيال بدروسه وبعبره، ولاستيفاء الزوايا الناقصة في تدوينه.

الحسابات المضمرة للاتفاق الروسي ـ التركي حول إدلب!



أكرم البني

بدا كحدث مفاجئ إعلان الرئيسين الروسي والتركي خطة طريق لإقامة منطقة منزوعة السلاح في إدلب بعمق 15 إلى 20 كلم على امتداد خط التماس بين المعارضة المسلحة وقوات النظام، وتتضمن سحب كل الأسلحة الثقيلة من المنطقة، وإخراج جميع مقاتلي المعارضة المتشددين وخاصة «جبهة النصرة» منها، وتسيير دوريات مشتركة روسية وتركية على حدودها.

وبدا أن حماس موسكو المعلن لشن حرب مفتوحة على مدينة إدلب وأريافها، محفوفاً بقصف متواتر وبحشود معززة لقوات النظام، ومنتهياً بالاتفاق مع أنقرة، بدا كأنه حماس مفتعل غرضه تحقيق بعض الأهداف المضمرة، تبدأ بالضغط على الحكومة التركية، لتطويع سياستها أكثر ولجم محاولاتها اللعب بورقة التنظيمات الإسلاموية المسلحة، بما في ذلك ابتزازها للحصول على معلومات تمتلكها استخباراتها لأسماء أخطر الكوادر الجهادية وأماكن وجودهم للنيل منهم، وفي الطريق وضع حد للهجمات التي تتعرض لها قاعدة حميميم بالطائرات المسيّرة التي يطلقها تنظيم «النصرة»، مروراً بتوظيف ذلك الحماس لإثارة مخاوف الدول الأوروبية وخاصة الأكثر تضرراً من احتمال اندفاع موجات نزوح جديدة، لتشجيعها على التنازل عن أولوية التغير السياسي كشرط لمشاركتها في إعادة الإعمار.

ولعل ما دفع قيادة الكرملين بعيداً عن خيار الحرب الشاملة هو خشيتها من أن تنزلق نحو الغرق في مستنقع كارثة إنسانية لا حدود لها، ربطاً بالكثافة السكانية المرعبة لمحافظة إدلب، والتي يقطنها ثلاثة ملايين شخص نزحت غالبيتهم من مختلف المدن السورية، فكيف الحال وبينهم عشرات آلاف المقاتلين الذين ليس لديهم خيار آخر أو ملجأ يلتجئون إليه، ما يجعل الحسم العسكري أمراً مكلفاً للغاية على المستوى البشري والعمراني، ويحتاج إلى زمن قد يطول كثيراً.

وفي المقابل تحرص تركيا على ألا تفقد نفوذها في سوريا، وتتحسب من خسارة قدرتها على التحكم بموقع قريب من حدودها كمدينة إدلب، مثلما لا تريد للفصائل المحسوبة عليها والتي تستخدمها ضد الأكراد، أن تصطلي بنيران القصف الروسي، والأهم أنها لا تحبذ موجات نزوح جديدة تثقل عليها اقتصادياً واجتماعياً، ولعلها في حساباتها المضمرة تتمنى أن يحظى التوافق على منطقة منزوعة السلاح بأوسع دعم أممي ينعكس بتخفيف حدة الضغوط الأميركية عليها وتوسيع قنوات تواصلها مع الدول الأوروبية، يحدوها رهان على تطويع موقف «جبهة النصرة» وإجبارها على حل نفسها والالتحاق بما تعتبره فصائل معتدلة، ما يفسر رعايتها لتشكيل جديد سمته «الجبهة الوطنية للتحرير» يضم أهم الفصائل العسكرية الموالية لها في إدلب، مثل «صقور الشام» و«جيش الأحرار» و«جبهة تحرير سوريا» وغيرها، من دون أن نغفل استمرارها في استمالة معظم شباب المدينة للانضمام إلى «درع الفرات» المعني بكسر شوكة الأكراد والحفاظ على النفوذ التركي في شمال غربي البلاد.

أمر بديهي أن تتجنب حكومة أنقرة الانزلاق إلى حرب واسعة ومكلفة دفاعاً عن إدلب، لكن ذلك لم يمنعها من إظهار استعدادها للدفاع عن نفوذها عبر تعزيز حضورها العسكري على خطوط وقف النار، مستقوية بالموقف الدولي الرافض للحرب الشاملة على إدلب، وبالحاجة المتبادلة بينها وبين موسكو للحفاظ على العلاقات وتقدير المصالح المشتركة، الأمر الذي سهل عليها عقد صفقة مع روسيا تمكن الطرفين من التعاون لضمان أمن المدينة وتصفية القوى الأكثر تطرفاً فيها، والجائزة، حماية حصتها من المستقبل السوري وتخميد الميل الغربي الداعم للأكراد وضمان استمرار وجودها في مدينة عفرين وما حولها.

صحيح أن للدول الغربية مصلحة حقيقية في ضرب الجماعات الجهادية واستئصالها من جذورها، وقد أعلنها جون كيري جهاراً: بأن إدلب ذاهبة إلى الإبادة ما دام فيها متطرفون، وما دام العالم قد توافق على تجميعهم هناك لتصفيتهم! وصحيح أنها متضررة مما آل إليه الصراع السوري وستبذل كل الجهود لمنع الانتصار التام والنهائي للنظام وحلفائه، ما يفسر الدعم الأوروبي لموقف أنقرة الذي يرفض التفريط في إدلب وأيضاً جهود واشنطن في تأليب حلفائها الأكراد ضد حكومة دمشق، وصحيح أن إحدى رغبات تلك الدول هي أن تغدو الحرب على إدلب بمثابة مستنقع تغرق فيه روسيا وإيران معاً، لكن الصحيح أيضاً أن ثمة حاجة ملحة لديها بمنع حدوث موجات جديدة من اللاجئين إلى أراضيها، تخفيفاً لعبئهم الاقتصادي الذي بدأ يثقل كاهلها، وتفادياً لآثارهم السلبية على شروط حياة مواطنيها جراء ضعف اندماجهم في المجتمع، وإجهاضاً لمحاولات اليمين الشعبوي استثمار مثالبهم لتأليب الرأي العام ضدهم وضد الحكومات القائمة، خاصة أنه نال أكثرية برلمانية في عدد من البلدان الأوروبية.

ومع أن إيران تدرك أن الاتفاق الروسي التركي يفقدها فرصة ثمينة لسحق أهم الجماعات السنية المسلحة والنيل من حاضنتهم الشعبية، لكن ما يعوضها هو توظيف الاتفاق لتسويغ استمرار الحاجة لدورها ضد الإرهاب الجهادي، ما يفضي لتخفيف حدة المطالبات بوضع حد لوجودها على الأرض السورية، ويمنحها بعض الوقت لتمويه تمركزاتها العسكرية تفادياً للضغوط الأميركية والغارات الإسرائيلية، بينما يبدو النظام السوري كأنه الخاسر الأكبر، ما دام قد عوّل على استثمار حرب إدلب، إنْ في تبجحه بإعادة سيطرته على كافة الأراضي السورية، وإنْ في تحصيل بعض الشرعية جراء تصديه لقوى إرهابية باتت مكروهة من العالم أجمع، وإنْ في الالتفاف على أزمته الاقتصادية والتدهور المريع للأوضاع المعيشية، من دون أن نغفل تخوفه من أن يؤدي طي ملف إدلب بهذه الطريقة، إلى فتح الباب على ملفات أخرى، كملف الانتقال السياسي وملف المحاسبة على الجرائم التي ارتكبها بحق الشعب السوري.

وبين الأمل المتجسد بفرصة وقف الحرب الشاملة على إدلب وحماية أرواح المدنيين، وبين الألم المستند إلى احتمال اجتياح المدينة واتباع سياسة الأرض المحروقة التي يتوسلها النظام السوري وحلفاؤه في معاركهم، ليس ثمة ما يدعو للاطمئنان، ما دام ليس من قيمة اليوم لأرواح البشر وحقوقهم، وما دامت الحسابات الأنانية قابلة للتبدل في أي لحظة، وما دام السوريون قد تحولوا إلى مجرد أوراق للمساومات الرخيصة وأرقام باردة في عدّاد الضحايا والمنكوبين والمشردين!

المقر الرئيسي

الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية
10th Floor Building 7
Chiswick Business Park
566 Chiswick High Road
London W4 5YG
United Kingdom
Tel: +4420 7831 8181
Fax: +4420 7831 2310
www.aawsat.com
editorial@asharqalawsat.com

المكاتب

Riyadh الرياض
+966112128000
+966114401440

Kuwait الكويت
+965 2997799
+965 2997800

Rabat الرباط
+212 37262616
+212 37260300

Jeddah جدة
+9664 8340271
+9664 8396618

Dubai دبي
+9714 3916500
+9714 3918353

Washington DC واشنطن
+1 202 6628825
+1 202 6628823

Madina المدينة المنورة
+9664 8340271
+9664 8396618

Cairo القاهرة
+2023 7492996
+2023 7492855

Beirut بيروت
+9611 549002
+9611 549001

Dammam الدمام
+96613 8353838
+96613 8354918

Khartoum الخرطوم
+2491 83778301
+2491 83785987

Amman عمان
+9626 5539409
+9626 5537103

الوكيل الإعلاني

الخليجية للإعلان والعلاقات العامة

ترحب باتصالكم داخل المملكة
هاتف 920 000 417
لندن، 6950 7404 4420+
دبي، 4440 391 9714+
باريس، 6400 5377 331+
للتواصل من مختلف الدول
الإدارة العامة، 1444 441 96611+
بريد الكتروني hq@alkhaleejiah.com
www.alkhaleejiah.com

جريدة العرب الدولية تشكر أصحاب الدعوات الصحافية الموجهة إليها وتعلمهم بأنها وحدها المسؤولة عن تغطية تكاليف الرحلة كاملة لمحرريها وكتابها ومراسليها ومصوريها، راجية منهم عدم تقديم أي هدايا لهم، الخبر هدية هي تزويد قرائنا الصحفي بالمعلومات الوافية لتأدية مهمتهم بأمانة وبضرورية.

وكيل الإشتراكات

الشركة العربية للوسائل
ARAB MEDIA COMPANY
المركز الرئيسي:
ص.ب 22304 الرياض 11495
هاتف 9661121128000+
فاكس 966114429555+
بريد الكتروني
info@arabmedia co.com
موقع الكتروني
www.arabmedia co.com
هاتف مجاني
800-2440076

وكيل التوزيع

الشركة السعودية للتوزيع
Saudi Distribution Co.
المركز الرئيسي:
ص.ب 62116 الرياض 11585
هاتف 966112128000+ فاكس 96612121774+
بريد الكتروني info@saudi-distribution.com
وكيل التوزيع في الإمارات
"شركة الامارات للطباعة والنشر"
دبي هاتف 971 4 3916503+
فاكس 971 4 3918354+
أبوظبي هاتف 971 2 6733555+
فاكس 971 2 6733384+
وكيل التوزيع في الكويت
"شركة المنى للدعاية والاعلان والنشر والتوزيع"
هاتف 9654834922+
فاكس 9654834719+